

الحمد لله

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القضية: ع379دد

تاريخ القرار: 11 أكتوبر 2017

قرار

أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار التالي بين:

في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي

المدعية: شركة

من جهة

في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها

المدعى عليها: شركة

من جهة أخرى

بعد الاطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من طرف [] بتاريخ 2 نوفمبر 2016 والتي تظلمت بموجبها من تعمد [] تسويق عرض تجاري تحت تسمية "الفيكس الجديد" والذي يمكن المشترك فيه من جهاز طرفي للاتصالات يسمح له بالإبحار عبر شبكة الأنترنت دون سقف محدد مع خدمة الهاتف القار بثمن شهري قدره تسعة وعشرون ديناراً متمسكة بانتفاء الصبغة القارة للجهاز الطرفي حسب ما وقع الإعلان عليه بالإشهار التابع للعرض دافعة بإمكانية تشغيل الجهاز سواء بالعنوان المختار من قبل الحريف عند الشراء أو بأي مكان يبعد جغرافياً عنه مشككة في حصول العرض على الموافقة المسبقة للهيئة الوطنية للاتصالات نظراً لتمسكها بإضراره بمصالح المستهلكين المحمية بموجب النقطة 2 من القرار ع379دد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفضيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها إضافة لتمسكها بخرقه لقواعد المنافسة المشروعة وأحكام الفصل 3 (أ) من الأمر ع3026دد لسنة 2008 المؤرخ في 15

سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عد53دد المؤرخ في 10 جانفي 2014 مصنفة العرض على حد قولها ضمن العروض الجزافية التي تعتمد الأنترنت غير القارة والواردة بالنقطة (أ) من القرار عد54دد والواقع تحديد سقف الإبحار فيها ب 25 جيفا في الشهر ملاحظة أن استعمال خصيمتها لتكنولوجيا Division "Duplexing" لا يؤدي بالضرورة لإلحاق عرضها ضمن العروض القارة باعتبار أنه يمكن تشغيل الجهاز التابع للعرض باستعمال تكنولوجيا بديلة على غرار تكنولوجيا "frequency Division Duplexing" المستعملة من قبلها في إطار عرضها التجاري "فلاي بوكس" معتبرة أن القرار عد54دد لم يفرق بين أنظمة استغلال البيانات عبر جهاز الاتصال حسب نوع التقنية المستعملة حتى يقع استبعاد العرض المتظلم منه من المقاييس الواردة به والمتمثلة في "25 جيفا شهريا" مؤكدة على حد قولها بأن جميع الدراسات العلمية تجمع على تطابق تكلفة إنتاج I جيفا أنترنت باستعمال التكنولوجيا السالف ذكرها مضيفة أن ثمن العرض المقدر ب 29 دينار من شأنه المساس بمبدأ المنافسة النزيهة لا سيما وأنه يوفر إمكانية الإبحار الغير المحدود وانتهت إلى طلب اعتبار العرض المتظلم منه يدخل في باب الممارسات المخلة بالأحكام التشريعية والترتيبية والزامها بالكف عن تسويقه مع سحبه وسحب جميع المعلقات والومضات الإشهارية المتعلقة به وتطبيق الفصل 74 من مجلة الاتصالات مع الإذن بالنفاذ العاجل.

وبعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عد01دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقحة والمتمة بالقانون عد46دد لسنة 2002 المؤرخ في 07 ماي 2002 وبالقانون عد01دد لسنة 2008 المؤرخ في 08 جانفي 2008 وبالقانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013 وخاصة الفصول 63 و65 و67 و68 و74 جديد منه.

وبعد الإطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عدد 53 لسنة 2014 المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الإطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد54دد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها المنقح والمتمم بقرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 09 المؤرخ في 12 أفريل 2017.

وبعد الإطلاع على المراسلة عد1759دد الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 07 نوفمبر 2016 والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى الى وزير تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي.

وبعد الإطلاع على المراسلة عد1754دد الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 07 نوفمبر 2016 والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى إلى شركة لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الإطلاع على المقرر عد25 الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 07 مارس 2017 والذي عينت بمقتضاه السيدة بشرى بن ناجي مقررا في القضية.

وبعد الإطلاع على جواب شركة ' على عريضة الدعوى الوارد على الهيئة بتاريخ 23 ديسمبر 2016.

وبعد الاطلاع على تقرير ختم الأبحاث المؤرخ في 01 جوان 2017 والمحال على طرفي النزاع وفق الصيغ التي اقتضاها الفصل 68 من مجلة الاتصالات.

وبعد الاطلاع على ملحوظات' على تقرير ختم الأبحاث والواردة على الهيئة بتاريخ 12 جويلية 2017.

وبعد الاطلاع على بقية مظاهرات الملف، وعلى ما يفيد استدعاء الطرفين لجلسة اليوم المذكور بالطالع وفيها حضر الأستاذ ، محامي المدعية ، وتمسك بطلباته المظروفة بملف القضية وحضر السيد . في حق المدعى عليها . وقدم تفويضا صادرا عن ممثله القانوني وتمسك بطلباته المظروفة بملف القضية.

إثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

من حيث الشكل:

حيث قدمت الدعوى ممن له الصفة والمصلحة ووفقا للصيغ المنصوص عليها بمجلة الاتصالات واستوتفت بذلك جميع مقوماتها الشكلية الامر الذي يجعلها حرة بالقبول من هذه الناحية.

من حيث الأصل:

حيث كانت الدعوى تهدف الى طلب الحكم بما سلف بسطه.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها المستندات التالية:

- نسخة مطابقة للأصل من محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ بتاريخ 19 أكتوبر 2016 تحت عد3542 تضمن معاينة التشغيل العادي لجهاز مودام وذلك عن طريق ربطه بشبكة الكهرباء وبهاتف قار تبين أنه حامل لرقم النداء ❖❖❖❖❖ 36 وعند ربطه بجهاز الحاسوب تبين أنه يوفر إمكانية الإبحار على شبكة الأنترنت الخاصة بشبكة ' بسرعة تدفق تبلغ 10 Mbps.

- نسخة من صفحة الواب المتعلقة بإشهار عرض "الفيكس الجديد" والمنشور بالموقع الالكتروني التابع لشركة

- نسخة من دراسة علمية منجزة على حد قولها من قبل مكتب الدراسات ldate مؤرخة في شهر سبتمبر 2016 حول التطور التكنولوجي للأنترنات القارة.

وحيث دفعت المدعى عليها في ردها على عريضة الدعوى بمقتضى تقريرها الوارد على الهيئة بتاريخ 18 نوفمبر 2016 بتطابق عرضها التجاري مع التراتيب المعمول بها في مادة تسويق العروض التجارية لا سيما بحصولها على قرار يقضي بالموافقة على تسويقه بتاريخ 10 أكتوبر 2016 تحت عد 219-د متمسكة بأن محضر المعاينة المحتج به قاصر عن إثبات الادعاءات الموجهة ضدها، مؤكدة على أن عدل التنفيذ اقتصر على تلقي تصريحات المسؤولة بدائرة الشؤون القانونية دون أن يكون قد عاين بنفسه أن جهاز المودام هو على ملك شركة أو هو موضوع عرض "Fixe Jdid" أو تم تشغيله في العنوان المذكور بالمحضر، وانتهت إلى طلب التصريح برفض الدعوى وبصفة احتياطية عدم سماع الدعوى.

وحيث اعتبر المقرر أن العرض موضوع النزاع يندرج في إطار المصادقة على الاتفاقية الممضاة بين ' والدولة التونسية بموجب الأمر عد 755-د المؤرخ في 10 جويلية 2012 المتعلق بإسناد إجازة لإقامة واستغلال شبكة عمومية للاتصالات لتوفير خدمات الاتصالات القارة وخدمات الاتصالات الجواله من الجيل الثالث مبينا أن شركة وعلى إثر تحصلها من قبل الوكالة الوطنية للترددات على ترخيص لاستعمال النطاق الترددي 3500- 3520 ميغاهرتز ابتداء من غرة فيفري 2016 قصد توفير خدمات الاتصالات القارة تقدمت للهيئة بمشروع عرض تجاري يتعلق بتوفير خدمات الاتصالات القارة عبر النفاذ الراديوي ذات النطاق العريض المعتمد على تكنولوجيا LTE-TDD في المجال 3.5 جيفاهرتز والتي تسمح بالنفاذ اللامحدود لخدمة الأنترنات وخدمة الهاتف القار عبر بروتوكول الأنترنات.

وبعد تعرضه للإطار العام للعرض حصر نزاع الحال في نقطتين تعلقتا الأولى بمدى تطابق عرض "الفيكس الجديد" مع التراتيب الجاري بها العمل في مادة ترويج العروض التجارية في حين تعلقتا الثانية بمدى مخالفة العرض لقواعد المناقصة النزوية.

مشيرا فيما يتعلق بالنقطة الأولى أنه باتصاله بالمصالح المختصة بالهيئة اتضح أن شركة " تقدمت إلى الهيئة بتاريخ 20 ماي 2016 بمشروع عرض تجاري تحت تسمية "Fixe FWBA" قصد تسويقه لفائدة الأفراد والشركات كعرض قار يمكن من خلال نفس جهاز BOX تسويق الخدمات التالية:

- النفاذ للأنترنات بسعة مضمونة.
- خدمة الهاتف القار عبر بروتوكول الانترنات VoIP.
- عروض جزافية للمكالمات.
- خدمات لفائدة المهنيين وللشركات المتوسطة والصغرى PME.

موضحا انه يتم تسويق العرض لفائدة الأفراد إما في شكل باقة أساسية "Pack basic" يتمتع فيها المشترك بخدمة الانترنت التي تصل سرعة تدفقها الدنيا إلى 4 ميغا بايت مقابل اشتراك شهري بـ 19 دينار باعتبار جميع الأداءات وبباقة متطورة "Pack Evolué" تحتوي إضافة لخدمة الانترنت مكالمات هاتفية قارة مقابل الاشتراك المسبق الدفع والمقدر بـ 29 دينار في الشهر مع امتيازات أخرى تتمثل في 3 ساعات من المكالمات المحلية داخل شبكة أوريدو وخارجها بسعر 45 مليم الدقيقة وساعة من المكالمات الدولية.

وحيث تضمن تقرير المقرر كذلك أن الهيئة وعلى إثر دراستها لمشروع العرض فرضت إدخال تغييرات مما أفضى بشركة إلى التقدم بمشروع محين للعرض الأول تضمن نفس الخصائص مع إدخال جملة من التعديلات على تعريفات الاشتراكات المقترحة والمتمثلة أساسا في تعرفه 24 دينار شهريا للباقة الأساسية لمدة شهرين ابتداء من تاريخ إطلاق العرض للعموم وذلك بغاية تسويقه بسعر 19 دينار (باعتبار جميع الأداءات) في الشهر.

موضحا انه بعد دراسة التحيينات المدخلة على مشروع العرض تمت الموافقة من قبل الهيئة على تسويقه بموجب القرار الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2015 تحت عدد 219 و ذلك لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ انطلاق التسويق بصفته عرضا للهاتف والانترنت القارة وفق الخصائص التالية:

	Pack Basic	Pack Evolué
Redevance Mensuelle	29 DT TTC	39 DT TTC
Service Data	Accés Internet 4 Mbps	
Service Voix Fixe	Voix fixe via la Voip	
	3 H de communication vers le national	
	1 H de communication vers l'international (zone 2)	
	Prix minute hors forfait : 45 millimes	
Engagement	12 mois	

واستنتج أن المدعى عليها تقيدت عند ترويجها لعرض الحال بالترتيب الجاري بها العمل في مجال تسويق العروض التجارية بحصولها على قرار يقضي بالموافقة على تسويق العرض.

أما فيما يخص مدى التزام شركة بالصبغة القارة للعرض فقد قام بإجراء معاينة توصل من خلالها لاستحالة تشغيل جهاز مودام مستخدم بعرض "فيكس الجديد" بموقع جغرافي مخالف للموقع المذكور بعقد الاشتراك.

وبخصوص النقطة الثانية والمتعلقة بمدى تطابق عرض الحال مع قواعد المنافسة النزيهة فقد لاحظ بأن الدراسة المقدمة من طرف المدعية لا تمثل دراسة اقتصادية يمكن من خلالها تحديد كلفة جميع عناصر العرض وطريقة احتساب الكلفة الجمالية خاصة وأنها اقتصر على تقديم مقارنة بين بعض عناصر الكلفة وجملة الخصائص المكونة لتكنولوجيا LTE-TDD المعتمدة في العرض موضوع النزاع من جهة وتكنولوجيا LTE-FDD المعتمدة من قبل لتسويق عرض Flybox وأكد أنه تمت دعوة ممثلي بتاريخ 2 فيفري 2017 الذين صرحوا بأنه سيتم تقديم دراسة تبين تكاليف استخدام تقنية LTE - TDD .

وعلى إثر اطلاعه على الدراسة المقدمة من طرف ممثلي بتاريخ 3 مارس 2017 لاحظ أنها اقتصر على مقارنة التكلفة بين تقنيتين بإبراز أن تكلفة I جيفا حسب تقنية LTE-TDD تضاهي كلفة إنتاج الخدمة المذكور بتقنية LTE-FDD دون بسط مقارنة تسمح بالتوصل إلى تدني التعريفات المعتمدة بعرض الحال مقارنة بالسعر المتداول.

وأضاف أنه بتفحص عناصر التكلفة المعتمدة من طرف كيفما تم تقديمها في طور البحث تبين وجود فارق طفيف بين الكلفة المعتمدة من قبل المدعى عليها لتركيز وصيانة محطة راديوية أساسية والتكاليف المعتمدة من طرف المدعية.

ووضح أن الهيئة استندت عند دراسة مشروع العرض على جملة من العناصر والمعطيات التي أفضت إلى تطابقه مع قواعد المنافسة النزيهة والمتمثلة في:

- تكاليف جهاز Modem المعتمد بالفضاءين indoor و outdoor
- تكاليف نطاق سعة الحركة Bande passante (كلفة استهلاك نطاق سعة الحركة وكلفة الراديوية والصيانة).
- تكاليف مختلفة
- التكاليف التجارية والإدارية

مستخلصا احترام شركة لقواعد المنافسة النزيهة بما يسمح للمدعية بمجاراة العرض سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية التقنية خاصة بتمكينها من حق استغلال الترددات المدرجة بالمجال 3.5 جيناهرتز لتوفير خدمات الاتصالات القارة التي يمكن من خلالها استخدام تقنية LTE-TDD دون الاقتصار على تكنولوجيا Wimax بمقتضى التعديل المدخل على الإجازة والمصادق عليه بالأمر عدد 65 لسنة 2017 المؤرخ في 6 جانفي 2017 مذكرا بأنه في إطار قيام الهيئة بمهامها الرقابية أمكن لها الوقوف على ارتكاب شركة لمخالفة في مجال العروض التجارية من خلال تعمدتها

إيقاف تسويق الباقية الأولى من العرض والمقدرة بـ 29 دينار مقابل مواصلة تسويق الباقية الثانية والمقدرة بـ 39 دينار في مخالفة تامة لقرار الهيئة القاضي بالموافقة على تسويق العرض مما حدا برئيس الهيئة لتوجيه تنبيه إليها قصد الالتزام بمقتضيات قرار الموافقة سالف الذكر وصرح أنه بانقضاء أجل 3 أشهر المحددة لتسويق العرض تولت المدعى عليها التقدم بمشروع جديد للعرض مستنتجا شرعية تسويق عرض الحال بالحصول على قرار يقضي بالموافقة على تسويقه من ناحية أولى واستجابته لقواعد المنافسة النزيهة من ناحية ثانية مقترحا في ختام تقريره الحكم بعدم سماع الدعوى في حق

وحيث اعتبر محامي أن تحليل المقرر مخالف للإجراءات وخارق لقاعدة الاختصاص معتبرا أنه طالما تم التعهد بالنزاع بإثارة من منوبته بسبب مخالفة القانون كان عليه أن يحزر تقريره في إطار نفس الإطار التنازعي دون الخوض في إجراءات وقرارات اتخذت في إطار الصلاحيات الإدارية لرئيس الهيئة مضيفا أن المقرر لم يوضح إن كانت المدعى عليها تحصلت على قرار يقضي بالموافقة على التمديد في تسويق العرض إثر المطلب المقدم بتاريخ 30 ديسمبر 2016 ملاحظا أن الفترة الممتدة بين تاريخ إعلام المدعى عليها ومعاينة الجهاز من جديد بمقر الهيئة أعطى الفرصة لهذه الأخيرة لتدارك أمرها وترتيب ردودها التقنية وانتقد عدم أخذ المقرر بمضمون محضر المعاينة المدلى به من قبل منوبته مؤكدا على أنه يتجه إرجاع التقرير له لاستكمال البحث على أساس محضر المعاينة أو ذكر سبب استبعاده وتمسك بأن استعمال تقنية LTE-TDD والتي تسمح باستعمال تكنولوجيا الجيل الرابع في التواصل عبر الهاتف القار باهضة الثمن ضرورة أن سعر 29 دينار لا يغطي المصاريف الدنيا دافعا أن الغاية من تعرفه 29 دينار المنطبقة على عرض الحال هي خلق رجة ترويجية في أوساط المستهلكين لا سيما بسحب المدعى عليها للجزء المتعلق بهذا السعر لخسارتها في ذلك وانتهى إلى طلب بصفة أصلية إرجاع تقرير ختم البحث للمقرر لاستكمال النقائص الواردة فيه بما يتوافق مع القانون وعرضيا التمسك بما جاء بالعريضة الافتتاحية.

وحيث أحجمت المدعى عليها عن التعليق.

الهيئة

حيث تهدف دعوى الحال إلى إلزام شركة بإيقاف تسويق العرض المتظلم منه وسحب جميع المعلقات والومضات الإشهارية المتعلقة به وتطبيق الفصل 74 من مجلة الاتصالات مع الإذن بالنفاذ العاجل.

وحيث أن البت في مدى مشروعية العرض موضوع التظلم يقتضي أولا التثبت من احترام المدعى عليها للإجراءات المنظمة للعروض التجارية من عدمه والنظر ثانيا في مدى مساسه بقواعد المنافسة النزيهة.

أولا: في مدى تقييد المدعى عليها بالتراتب المنظمة لخدمات الاتصالات بالتفصيل:

حيث أنه لا جدال أن تسويق العروض التجارية لخدمات الاتصالات بالتفصيل يخضع إلى أحكام الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ كما تم تنقيحه بالأمر عدد 53 المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وحيث اقتضى الفصل 3 (أ) من الأمر المذكور ما يلي: "... يتعين على المشغلين إعلام العموم بالشروط العامة لعروضهم وخدماتهم ونشر تعريفية توفير كل خدمة حسب صنفها. يجب على مشغلي الشبكات وقبل تسويق الخدمة تقديم وثيقة إشهار التعريفات وفق الشروط التالية:

- يوجه نظير من وثيقة الإشهار إلى الهيئة الوطنية للاتصالات خمسة عشرة (15) يوما على الأقل قبل تسويق أي عرض جديد يعتزم القيام به.
- يمكن للهيئة الوطنية للاتصالات أن تفرض على مشغلي الشبكات إدخال تغييرات على تعريفات خدماتهم أو على شروط بيعها إذا اتضح أن هذه العروض لا تحترم قواعد المنافسة المشروعة ومبدأ تحديد التعريفات المشار إليه بالفقرة الثانية من النقطة (أ)
- يوضع نظير من الوثيقة الإشهارية النهائية القابلة للاطلاع الحر على ذمة العموم بصفة إلكترونية وبكل وكالة تجارية أو نقطة بيع للخدمات المعنية".

وحيث أفضت التحقيقات إلى أن المدعى عليها تقدمت تطبيقا لأحكام الفصل 3 (أ) من الأمر 3026 المشار إليه أعلاه بمشروع العرض المتظلم منه وحصلت على موافقة الهيئة على تسويقه بمقتضى القرار ع219 عدد بتاريخ 10 أكتوبر 2016 وفقا للخصائص التالية:

	Pack Basic	Pack Evolué
Redevance Mensuelle	29 DT TTC	39 DT TTC
Service Data	Accés Internet 4 Mbps	
Service Voix Fixe	Voix fixe via la Voip	
	3 H de communication vers le national	
	1 H de communication vers l'international (zone 2)	
	Prix minute hors forfait : 45 millimes	
Engagement	12 mois	

وحيث أكدت المدعية على تعمد خصيمتها تسويق العرض موضوع النزاع بطريقة مخالفة لمقومات العرض القار دافعة بإمكانية تشغيله في مكان مغاير للعنوان المنصوص عليه بعقد الاشتراك مستدله بمعاينة مجرة عن طريق عدل منفذ.

وحيث تبين للمقرر في وقت لاحق وأثناء إجراء الأبحاث استحالة تشغيل الجهاز بمكان مغاير للعنوان المذكور بعقد الاشتراك

ثانيا: في مدى مساس العرض بقواعد المنافسة النزيهة

حيث دفعت المدعية باتباع خصيمتها لسياسة البيع بالخسارة بما من شأنه أن يشكل مساس بقواعد المنافسة النزيهة نظرا لتمسكها بأن تقنية TDD LTE المستخدمة في توفير العرض باهضة الثمن بما يجعل سعر 29 دينار المنطبق على العرض لا يغطي التكلفة.

وحيث ثبت من الأبحاث المجرة أن الهيئة فرضت على شركة إدخال تحيينات على مشروع العرض حتى يصبح متلائما مع مبدأ المنافسة النزيهة معتمدة في دراستها على معطيات موضوعية متمثلة في:

- تكاليف جهاز Modem المعتمد بالفضاءين Indoor و outdoor
- تكاليف نطاق سعة الحركة Bande passante (كلفة استهلاك نطاق سعة الحركة وكلفة الراديوية والصيانة).
- تكاليف مختلفة
- التكاليف التجارية والإدارية

وحيث أفضت دراسة العرض من قبل مصالح الهيئة بالاستناد للمعطيات سالفة الذكر لانطباق التعرف المنطبق عليه مع قواعد المنافسة النزيهة.

وحيث فضلا عن النتيجة التي توصلت إليها مصالح الهيئة من عدم مساس العرض بالتوازنات العامة داخل السوق فقد أسفرت الأبحاث عن قدرة المدعية على مجاراته سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية التقنية خاصة بتمكينها من حق استغلال الترددات المدرجة بالمجال 3.5 جيغاهرتز لتوفير خدمات الاتصالات القارة التي يمكن من خلالها استخدام تقنية LTE-TDD.

وحيث يستفاد من كل ما سبق أن المدعى عليها تقيدت عند تسويقها للعرض المتظلم منه بالإجراءات المنصوص عليها بالتراتب الجاري بها العمل في مادة العروض التجارية لخدمات الاتصالات بالتفصيل إضافة لعدم مساس العرض بقواعد المنافسة النزيهة وقدرة المدعية على مجاراته بما يتجه معه والحالة ما ذكر التصريح بعدم سماع الدعوى.

لذا ولهذه الأسباب
قررت الهيئة الوطنية للاتصالات التصريح بعدم سماع الدعوى

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة:

هشام بسياس : رئيس الهيئة

جعفر الربعاوي : نائب رئيس الهيئة

الحبيب عبد السلام : العضو القار بالهيئة

محمد نوفل فريخة : عضو

محمد الطاهر الميساوي : عضو

وحرر في تاريخه

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
هشام بسياس

